فإن قلت ما علة منع ادغام هذه الأمثلة قلت أما الثلاث الأول فلأنها مخالفة
للأفعال في الوزن والادغام على الأشهر مختص بالفعل أو بما يشبهه ويتبع الفعل فيه ما وازنه
من الأسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فإنه موازن للفعل لكنه لم يدغم تنبيهاً
وليكون منبهاً على أن عينه لا تدغم في الأسماء حيث لا تدغم موازنه للفعل نحو رد
لئلا يلتبس ضعفاً بسبب الادغام فيه وفوته في الفعل واعلم أنه يمتنع الادغام أيضاً فيما وازن
آخر هذه الأمثلة بصورة لا بجملته نحو قشعم المحكم خلقه لأنه وإن وازن بصورة فعل
نحو صعد ونحو رددا وهو مثال استعمل من الرد فإنه موازن بصورة لفعل نحو ذلل ونحو
جببة جمع جبب فإنه موازن بصورة لفعل نحو كلل ونحو ممدد جبار مهردد بمعنى ب بأنه
موازن بصورة فعل نحو لبب ولو بنيت من الرد نحو غلجار قلت ردد أو بالجلا هذا مذهب
الخليل وسيبويه وخالف الأخفش فقال رداد بالادغام ووجه الحاقه والنون زيادة ثم
ترك الدال التي تليها بنقل حركة البعض [illegible] تخفيفاً في ذلك نحو العرب الثقل
نحو ردد بل هو أولى بالادغام من الفعل لأن حركة الدال الأخيرة في الفعل ليست بلازمة والصحيح
ما ذهب إليه الخليل وسيبويه لأنه هو المؤيد به السماع أنشد أبو علي القالي
في عوابر الله عجباً الزارجا ... فإن قلت كان ينبغي أن يستثنى مثال الخامس يمتنع فيه الادغام
وهو فعل نحو ابل لكونه مخالف الأوزان الأفعال فلو بنيت من الرد نحو ابل فإن قلت ردد بالفك قلت
الغزل لم [illegible] استثنائه أنه بناء لم يكثر في الكلام ولم يسمع في المضاعف وقد استثناه في بعض
نسخ التسهيل واعلم أن أوزان الثلاثي التي يمكن فيها اجتماع المثلين متحركين اثنا عشر بنية
وقد سبق ذكر خمسة منها وقد بقيت أربعة منها واحد مهمل فلا كلام عليه وهو فعل بكسر
الفاء وضم العين والثلاثة مستعملة وهي فعل نحو كتف وفعل نحو عضد وفعل نحو دئل فإذا
بنيت من الرد نحو عضد أو كتف قلت رد بالادغام لأنهما موافقان لوزن الفعل وليسا في حيز
نحو لبب هذا مذهب الجمهور وخالف ابن كيسان فقال ردد ورعد بالفك وإذا بنيت من الرد
نحو دئل قلت رد بالفك ومن الأربعة طرف الفعل ينبغي أن يدغم أولهما وقياس مذهب ابن
كيسان الاظهار بل هو في هذا أولى الثالث الابتدا بأول المثلين مدغم فيه وإليه أشار بقوله
ولا كجحمرش وهو جمع جاسر فإن فيه مثلين متحركين ولم يدغم أولهما في الثاني لأن قبلهما

مثل

مثلاهما مدغم في أول المتحركين فإذا ادغم المد نحو فيه النقل ساكنان ويكمل الادغام السابق
والرابع الأبجر تحرك ثانيهما وإليه أشار بقوله لا كاخمراء فهذا فيه مثلان
متحركان ولم يدغم لأن حركة الثاني عارضة وهي حركة النقل والأصل اخمر بالاسكان
فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن فلم يعتد بها لعروضها إنما يعتد بألا يكون ما هما فيه ملحقاً
لغيره وإليه أشار بقوله ولا كهيلل وذلك نحو عار أحدهما مما حصل فيه الإلحاق بأن زيد فيه أحد
المثلين نحو هيلل إذا قال لا إله إلا الله فإن أصله هيلل متحركان في كلمة ولا يجوز الادغام في أولهما
في الثاني لأن قبلهما حرف زائد للإلحاق بدحرج وهو الياء فامتنع الادغام لئلا تفوت المماثلة
والآخر ما حصل فيه الإلحاق بآخر المثلين نحو جلبب فإن آخره باء زيدت للإلحاق
بدحرج فامتنع الادغام لاستلزامه فوات ما قصد من الإلحاق والسادس أن يكون مما شذت
العرب في فكه اختياراً وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها وإلى هذا أشار بقوله

وشذ في ألل ونحوه فك بنقل فقبل

وهي هذه الألفاظ منها ألل السقاء إذا تغيرت رائحته والأسنان إذا فسدت والأذنان
إذا رقت ودبب الانسان إذا نبت الشعر في جبينه وصكك الفرس إذا اصطك عرقوباه وضبب
الأرض إذا كثر ضبابها وقطط الشعر إذا اشتدت جعودته ولححت العين إذا التصقت
وششنت الدابة إذا [illegible] في وضعها [illegible] دون طائفة العكم وعززت الناقة إذا ضاق
احليلها وهو مجرى لبنها [illegible] ونزل الادغام في هذه عشر وذكر علل في المقرب
ونحوه وقد شذ الاظهار أيضاً في كلمات من الأسماء نحو قولهم رجل ضفف الحال ومحبب وحكى أبو
زيد طعام قضض إذا كان فيه حصى ولا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات وما ورد من ذلك
في الشعر عد من الضرورات كقول أبي النجم: الحمد لله العلي الأجلل وحيي افكك وادغم دون
حذر كذا كاستتر نحو تجلى واستتر يعني أن الفك والادغام جائزان في هذه المواضع الثلاثة
أما عينه ولامه ياءان متحركان نحو حيي وعيي فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان في كلمة
وحركتهما لازمة ومن فك الادغام لأن الأخرى في الطائفة المتقدم ومن أظهر نظر
إلى أن اجتماع المثلين في باب حيي عارض لكونه مختصاً بالماضي دون المضارع والأمر والعارض
لا يعتد به غالباً فإن قلت أي الوجهين أحسن في كلامهم قلت الادغام نص النحويون على ذلك وكلاهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1